المحاضرة الخامسة: دراسة المردودية وأثر الرافعة

أولا : دراسة المردودية

1- تعريف المردودية:

تعرف المردودية بأنها الفائض النقدي الناتج عن الفرق بين العمليات الخارجية والداخلية للمؤسسة، وبالتالي فالمردودية عبارة عن علاقة بين قوة تحقيق النتائج وحجم التكلفة للأموال المستثمرة، باعتبارها مرتبطة بمدى دقة المعلومات المستقبلية لمجموعة من السياسات التقنية المتعلقة بالتمويل، الإنتاج والتسويق، وعندما نتكلم عن مردودية النشاط نعني بذلك مدى تأثير عوامل الإنتاج على النتائج النهائية المحققة مقارنة مع تلك المسطرة، بهدف التمكن من التسويق والوفاء بكل الالتزامات التي على عاتق المزيج المالي للمؤسسة، ومنه استخلاص الأسباب التي أدت إلى زيادة أو نقص الربح فيما يخص نوعية المنتجات والبضائع المباعة، أي دراسة المردودية بمجموعة مختلفة من الدراسات الخاصة بالاعتماد على أسعار البيع، أو هامش الربح لكل منتوج في سوق المنافسة الذي ينتظر منه تحقيق وفرة في الأرباح وتوازن في السيولة.

ومن جهة أخري تعرف المردودية على أنها معنى يطبق على جميع الاتجاهات الاقتصادية عند استعمال الإمكانيات المادية والمالية.

كذلك تعرف المردودية على أنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها مقارنة بالوسائل المتاحة.

2- أنواع المردودية:

سوف نتطرق إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي :

2-1- المردودية التجارية

هي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، وتحسب كمايلي:

معدل المردودية التجارية= نتيجة الدورة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم

تبين المردودية التجارية الربح المحقق عن كل دينار من المبيعات الصافية وهي تساعد إدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة.

2-2- المردودية الإقتصادية

تقيس المردودية الاقتصادية الفعالية في استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة الاقتصادية، حيث تقاس من خلال النشاط الأساسي للمؤسسة ممثلة في النتيجة العملياتية، وتسمى بالمردودية الاقتصادية الجزئية لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار الأنشطة المالية والاستثنائية، وتحسب بالعلاقة التالية:

معدل المردودية الاقتصادية = النتيجة العملياتية / الأصول الاقتصادية

تسمح لنا النسبة، أعلاه بقياس مدى مساهمة الأصول الاقتصادية المستثمرة المكونة من الاستثمارات الصافية والاحتياج في رأس المال العامل في تكوين النتيجة العملياتية، بمعنى حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين النتيجة العملياتية.

2-3- المردودية المالية (مردودية الأموال الخاصة

تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية، حيث تأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية. كذلك في إطار السوق، على المؤسسة الاقتصادية تحقيق مردودية مرتفعة حتى تستطيع أن تمنح للمساهمين أرباحا كافية، تمكنهم من تعويض عن المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرضوا لها نتيجة مساهماتهم في رأس المال المؤسسة.

تعرف المردودية المالية (مردودية) للأموال الخاصة على أنها العائد الذي يتحصل عليه المساهمون في المؤسسة مقابل كل وحدة نقدية يستثمرون فيها، بمعنى قدرة المؤسسة على تعويض المساهمون، سواء في شكل أرباح موزعة أو في شكل احتياطات.

ويمكن حساب مردودية الأموال الخاصة من خلال العلاقة التالية:

مردودية الأموال الخاصة= النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

توضح النسبة أعلاه، مقدار الربح الصافي الذي يعود على المستثمرين عن كل دينار مستثمر في رأس مال المؤسسة، حيث كلما كان هذا المعدل مرتفع كلما كان أفضل للمؤسسة.

تأخذ المردودية المالية للأموال الخاصة الحالات التالية:

- ♦ حالة المردودية سالبة معناه لا توجد المردودية.

♦ حالة المردودية أكبر من 0% وأصغر من 5% معناه مردودية موجودة لكن ضعيفة.

♦ حالة المردودية أكبر من 5% وأصغر 5% وأصغر من 10% معناه وجود مردودية متوسطة.

♦ حالة المردودية أكبر أو تساوي 10% معناه وجود مردودية بنسبة مقبولة.

إن الأسباب المؤدية إلى تراجع المردودية المالية للأموال الخاصة تكمن أساسا في مايلي:

- **عوارض ظرفية** : حالة التراجع المفاجئ للمبيعات؛
- **عوارض هيكلية:** تراجع الطلب نتيجة لحالة الكساد أو لقوة المنافسة؛
- **المرور بمرحلة انتقال:** الدخول في السوق أو طرح منتوج جديد؛
- **ظروف مالية استثنائية:** نتيجة سالبة من جراء الاقتراض أو الاستدانة مثلا.

نشير أن هناك مجموعة من النسب تعكس المردودية المالية (المردودية المالية ناتجة عن ثلاثة سياسات أساسية للمؤسسة والتي توضح في الشكل التالي:

الشكل يوضح السياسات الأساسية التي تعكس المردودية المالية

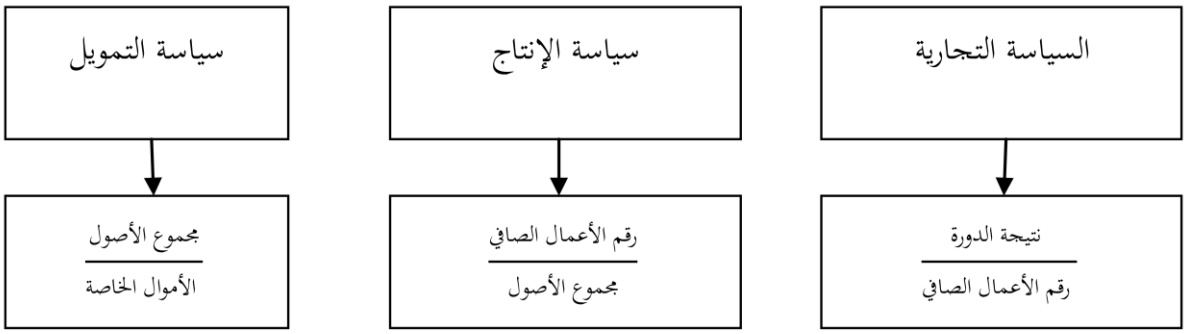

أي يمكن توضيح المردودية المالية من خلال العلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{نتيجة الدورة}}{\text{رقم الأعمال الصافي}} \times \frac{\text{رقم الأعمال الصافي}}{\text{مجموع الأصول}} \times \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

(السياسة التجارية) (السياسة الإنتاج) (السياسة التمويل)

كما يمكن كذلك تحليل النسبة الثالثة كمايلي:

$$\frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{الأموال الخاصة}} \times \frac{\text{أموال خاصة + ديون}}{\text{الأموال الخاصة}} 1 + \frac{\text{الديون}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

(معامل المديونية)